



مرزوق الغانم

## الغانم يهنئ الإكوادور وجامايكا وبوليفيا بالأعياد الوطنية

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة الى رئيسة المجلس الوطني في جمهورية الاكوادور غابريلا ريفادنيديا، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها. كما بعث الرئيس الغانم ببرقيات تهنئة الى كل من رئيس مجلس النواب في جامايكا مايكل بيرت ورئيس مجلس الشيوخ ستانلي ريودود ورئيس مجلس النواب في جمهورية بوليفيا مارسيلو وليام البو شافيز، ورئيس مجلس الشيوخ اغوينيو روجاس ابارا، وذلك بمناسبة الاعياد الوطنية لبلادهم.

## فيصل الكندري: هل تأكدت الجهات المختصة من صحة تزوير العملة الجديدة؟

مستقبلية على الأوراق النقدية تحول دون تزويرها؟ هل العملة الجديدة قابلة للتزوير؟

اقتصادي على الدولة لأنه يتعلق بأساس اقتصاد الدولة، فكيف تم الاستعداد له؟ هل تمت مخاطبة سفارتنا في جميع الدول لإخبارهم بتغيير العملة؟ وهل تمت مخاطبة الجهات المصرفية الكبرى في العالم بهذا التغيير؟ هل يعقل ان تكون الجهات مستعدة لمثل هذا التغيير ولا تخاطب الوزارة شركات الصرافة الآلية لقرأة العملة الجديدة وقبولها؟ ما مدى تأثير تأخير قبول العملة الورقية الجديدة في أجهزة الإيداع والسحب الآلية سواء في البنوك أو المخصصة للطوابع الرسمية التابعة لوزارة المالية؟ كيف يمكن تجاوز مشاكل وعراقيل وإمكانيات التزوير؟ وهل ستكون هناك تحسينات

قدم النائب فيصل الكندري سؤالاً الى وزير المالية أنس الصالح جاء فيه: هل تأكدت الجهات المختصة من صحة تزوير العملة الجديدة؟ هل تم تكليف فريق مختص برصد عملية التزوير والتحقق منها؟ اذا كانت العملة الجديدة سهلة التزوير فما الهدف الاساسي من تغييرها؟ كم الكلفة الإجمالية لعملية تغيير العملة؟ وما الفائدة المرجوة منها؟ أرجو تزويدي باسماء الفريق الذي اختار شكل العملة الجديدة والمواصفات الفنية والرسوم الموضوعية عليها مع مسمياتهم الوظيفية وخبرتهم في هذا المجال؟ مشروع تغيير العملة مشروعه ضخم لما له من تأثير



فيصل الكندري

## الصالح لاتخاذ الإجراءات لمواجهة الشركات الوهمية المخالفة

تنهي الصيغ المزاجية في استخدام الصلاحيات، ورفض بعض المعاملات رغم قانونيتها ناهيك عن المركزية التي يمارسها بعض المسؤولين في الشؤون والتي تعرقل العمل.

فضلا عن ضرورة إيقاف ملف هذه الشركات ومخاطبة الإدارة العامة للهجرة لاتخاذ اللازم نحو مغادرة العمالة المسجلة عليه وإخطار وزارة التجارة والصناعة لإلغاء الترخيص وفقا للنظم المعمول بها. ودعا الصالح الى إصدار قرار بشأن وضع ضوابط جديدة لتقدير الاحتياج لكل نشاط على حدة بدلا من ترك الحبل على الغارب الأمر الذي ساهم في تزايد أعداد العمالة الهامشية ما أثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وأكد الصالح أن وزيرة الشؤون الصباح شرعت في الخطوات الإصلاحية وأنها عاقدة العزم على وضع حد للتلاعب في تراخيص الشركات الذي ساهم في إيجاد خلل في التركيبة السكانية متمنيا أن

طالب النائب خليل الصالح باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمواجهة الشركات الوهمية المخالفة لقانون العمل في وزارة الشؤون ومشيدا في الوقت نفسه بقرار وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح الأخير بإحالة شركات مخالفة لقانون العمل إلى النيابة العامة. وقال الصالح في تصريح صحفي إن الشركات الوهمية تؤثر تأثيرا بالغا على سوق العمل ويجب اتخاذ جميع الإجراءات لوقفها بحدودها خصوصا في حال ثبوت عدم ممارسة صاحب العمل لنشاطه المرخص فعليا، وإغلاق منشأته رغم وجود عمالة مسجلة عليها، فهذه الشركات يجب إحالتها فوراً إلى جهات التحقيق المختصة،



خليل الصالح

## داعيا إلى استئصال رؤوس الفساد من أصحاب الشركات المتورطة في تجارة الإقامة كامل العوضي: يجب استحداث قوانين لمواجهة تحايل بعض الشركات في جلب العمالة الزائدة

للمسال العام وهذه جريمة أخرى تضاف الى جرائم تجار الإقامة. وشدد العوضي على ضرورة تقديم يد العون لهؤلاء الشباب الذين قاموا باقتراض مبالغ مالية من الدولة مقابل تحقيق آمالهم وطموحاتهم عن طريق مشاريعهم الخاصة وتركوا الوظائف الحكومية لغيرهم من اخوانهم الكويتيين اي أنهم قاموا بوسيلة أو أخرى بخدمة وطنهم عن طريق دفع عجلة الإنتاج بمشاريعهم وكذلك توفير فرص عمل لإخوانهم الكويتيين، فلا يجب ان نضع أمامهم العراقيل والصعاب حتى لا تتحول آمالهم إلى كوابيس وواقع مفرع قد يؤدي بهم إلى السجن في حالة التعثر وعدم القدرة على دفع ما عليهم من قروض للدولة.

وقال العوضي ان هذه الجريمة تؤدي الى اختلال التركيبة السكانية في الكويت فنسبة الكويتيين تعتبر صغيرة جدا مقارنة بالمقيمين وهذا الوضع يعتبر شائنا وغريبا، كما انه يربط آثارا سلبية على المجتمع تتمثل في الازدحام المروري والاستهلاك الزائد للكهرباء والماء وتكدس في المستشفيات وضغط شديد على البنية التحتية للدولة، وفي النهاية نجد ان المواطن الكويتي هو من يتحمل النتيجة لما يعانیه من نقص أو غلاء في أسعار هذه الخدمات. وشدد العوضي على

وأكد العوضي ان الخطوة الأولى لتحقيق رغبة صاحب السمو في تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري عالمي تتمثل في التخلص من أمثال هؤلاء المجرمين المتاجرين في البشر حتى يستقر سوق التجارة وتخلص من هذه الشوائب وتحصل كل شركة على ما تستحقه من عمالة دون زيادة أو نقصان. وقال العوضي ان الشركات في الكويت تتعرض لظلم بالغ في استقدام العمالة بسبب التصرفات غير المسؤولة من عدد محدود من الشركات وبالتالي لا يجب فرض قوانين على كل الشركات حتى لا يتعرضوا للظلم بل يجب



كامل العوضي

طالب عضو مجلس الأمة، النائب كامل العوضي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بالكشف عن أسماء الشركات الوهمية التي تم ضبطها من قبل الوزارة وفضحها أمام الرأي العام الكويتي لما يرتكبه من انتهاكات وجرائم تضر بعموم المواطنين الكويتيين داخليا ونمسا باسم الكويت خارجيا. وأضاف العوضي في تصريح صحفي أنه لا بد من استحداث قوانين تكون تدابير لمنع تلاعب بعض أصحاب الشركات من استقدام عمالة زائدة تشكل عبء على الدولة والأفراد وتشكل رديا لمن تسول له نفسه ان يفكر في الإقدام على هذه الجريمة، بعدما ثبت عجز القوانين الحالية عن رديع هذه الظاهرة والتي تتفاقم يوما بعد الآخر. وقال العوضي ان الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة هم الأكثر تضررا من جريمة تجارة الإقامة بسبب نقص العمالة، فوزارة الشؤون تجد نفسها مضطرة لتشديد إجراءات استقدام العمالة من الخارج لمواجهة العمالة الزائدة مطالبين الشباب أصحاب المشاريع باستخدام العمالة الداخلية الموجودة في السوق والتي تكون غالبا غير مؤهلة لمجالات هذه المشاريع وغير متخصصة، الأمر الذي يمثل تهديدا واضحا لهذه المشاريع بالفشل، علما ان هذه المشاريع مدعومة من قبل الدولة بما يقارب ملياري دينار أي ان فشل هذه المشاريع يعد إهدارا

## النصف يسأل عن توزيع الحيازات الزراعية في الوفرة

الاعلان من الدخول في قرعة التوزيع؟ ما عدد الشركات المتقدمة والمستوفية للشروط في المعاد القانوني ولم تفز بالقرعة وما أسماء هذه الشركات وأسماء الشركاء فيها ومن منها طلب الإفراج عن الضمان البنكي؟ ما الإجراءات المتخذة من قبلكم لانصاف الشركات المستوفية للشروط والتي ظلمت في هذه القرعة بسبب ادخال العديد من الشركات غير المستوفية فيها؟ وهل سيتم إلغاء القرعة بالكامل واعادتها فقط بين الشركات المستوفية وفق شروط الاعلان بالضبط؟

لماذا يرجى تزويدي بالاتي: ما عدد الشركات المتقدمة التي استوفت الشروط (تأسيس الشركة - تعديل رأس المال - تقديم خطاب الضمان البنكي) في المعاد القانوني للتقديم وهو 2013/12/31 وما أسماء هذه الشركات واسماء الشركاء فيها؟ ما عدد الشركات الفائزة بالقرعة رغم عدم استيفاء الشروط المشار إليها قبل تاريخ 2013/12/31 وما أسماء هذه الشركات واسماء الشركاء فيها؟ ما السنن القانوني الذي ارتكزت عليه الهيئة لتمكين شركات غير مستوفية لشروط

وجه النائب ركان النصف سؤالاً لوزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير جاء فيه: فيما يخص توزيعات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية للمزرعة الشاملة وفق الاعلان المنشور في الصحف اليومية للتقديم في الفترة من 2013/12/22 الى 2013/12/31، حيث انه وفق الاعلان المذكور اعلاه اعلنت الهيئة عن اقامة مشروع الامن الغذائي بمنطقة الوفرة الزراعية (المزرعة الشاملة)، وحددت شروطا عامة وخاصة لتقديم المواطنين في الفترة المحددة اعلاه للدخول الى قرعة التوزيع.



ركان النصف

## الكندري: تدريب منتسبي حرس المجلس الجدد على التعامل مع كبار الشخصيات والجمهور



لقطة جماعية لأفراد حرس المجلس الجدد المشاركين في البرنامج التدريبي

أقامت الأمانة العامة بمجلس الأمة ممثلة بإدارة التدريب امس برنامجا تدريبيا حول «مهارات التعامل والتواصل مع كبار الشخصيات والجمهور» للمنتسبين حديثا إلى حرس المجلس. وقال أمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري إن البرنامج سيقام على مرحلتين ليشمل 24 من منتسبي حرس المجلس الجدد، خلال الفترة من 10 إلى 21 أغسطس الجاري، وسيحاضر في البرنامج كل من المستشار في العلاقات العامة والإعلام د.طارق الرجيب، والمستشار في المهارات الإدارية والسلوكية د.وليد الرومي. وأوضح الكندري أن الدورة المخصصة لحرس المجلس تأتي بناء على تعليمات رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لإلحاق موظفي الأمانة العامة للمجلس بدورات تدريبية خلال فترة العطلة البرلمانية الصيفية، واستكمالاً لاستعداداتنا لافتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر.



المستشار في المهارات الإدارية والسلوكية د.وليد الرومي خلال المحاضرة



المستشار في العلاقات العامة والإعلام د.طارق الرجيب يحاضر أمام الحرس